

معييار المحاسبة الدولي 1 عرض القوائم المالية

الهدف

1 يحدد هذا المعيار أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وذلك لضمان قابلية مقارنتها مع القوائم المالية للمنشأة في الفترات السابقة، ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى. فهو يحدد المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها، والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها.

النطاق

2 يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRSs).

3 تحدد المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى متطلبات الإثبات، والقياس والإفصاح لمعاملات محددة وأحداث أخرى.

4 لا ينطبق هذا المعيار على هيكل ومحتوى القوائم المالية الأولية المختصرة المعدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34 "التقارير المالية الأولية". وبالرغم من ذلك تنطبق الفقرات 15-35 على مثل تلك القوائم. ينطبق هذا المعيار - على نحو متساوٍ - على جميع المنشآت، بما في ذلك تلك التي تعرض قوائم مالية موحدة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 10 "القوائم المالية الموحدة"، أو تلك التي تعرض قوائم مالية منفصلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 27 "القوائم المالية المنفصلة".

5 يستخدم هذا المعيار مصطلحات تناسب المنشآت التي تستهدف تحقيق الربح، بما في ذلك المنشآت التجارية في القطاع العام. وإذا قامت المنشآت التي تمارس أنشطة لا تستهدف تحقيق الربح في القطاع الخاص، أو في القطاع العام بتطبيق هذا المعيار، فإنه قد يلزمها أن تعدل الوصف المستخدم لبنود مستقلة معينة في القوائم المالية والوصف المستخدم للقوائم المالية نفسها.

6 وبالمثل، فإن المنشآت التي لا يوجد بها حقوق ملكية، كما عُرِفت في معيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية: العرض" (مثل بعض الصناديق المشتركة) والمنشآت التي لا تعد أسهم رأس مالها حقوق ملكية (مثل بعض المنشآت التعاونية)، قد يلزمها أن تكيف عرض حصص الأعضاء أو حملة الوحدات في القائمة المالية.

التعريفات

7 تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة:

القوائم المالية ذات الغرض العام (يشار إليها "بالقوائم المالية") هي تلك القوائم التي يُقصد منها أن تلبى احتياجات المستخدمين الذين ليس بإمكانهم مطالبة المنشأة بإعداد تقارير تكون مصممة لتوفير احتياجاتهم المحددة من المعلومات.

غير عملي يعدّ تطبيق مطلب ما غير عملي عندما لا تستطيع المنشأة تطبيقه، حتى بعد قيامها ببذل كل مسعى معقول للقيام بذلك.

المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRSs) هي المعايير والتفسيرات المُصدرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتشمل:

(أ) المعايير الدولية للتقرير المالي.

(ب) معايير المحاسبة الدولية.

(ج) تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي "IFRIC".

(د) تفسيرات لجنة التفسيرات الدولية السابقة "SIC" 1.

الحذف الهام أو سوء العرض الهام للبنود يكون ذا أهمية نسبية إذا استطاع أن يؤثر - بشكل فردي أو جماعي - على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم وطبيعة الحذف، أو سوء العرض المقدر في الظروف المحيطة. وقد يكون حجم البند، أو طبيعته، أو مزيج من كليهما، هو العامل الحاسم.

يتطلب تقدير ما إذا كان الحذف، أو سوء العرض يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وبالتالي يكون ذا أهمية نسبية، الأخذ في الحسبان خصائص هؤلاء المستخدمين. ينص "إطار إعداد وعرض القوائم المالية" في الفقرة 25¹ على أنه "يفترض أن يكون لدى المستخدمين قدر معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية، وبالمحاسبة، وأن يكون لديهم استعداد لدراسة المعلومات بقدر معقول من العناية". وبناءً عليه، يلزم التقدير الأخذ في الحسبان كيف من المتوقع - بشكل معقول - أن يتأثر المستخدمون الذين يمثل تلك الصفات عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.

الإيضاحات تتضمن معلومات إضافية على تلك المعروضة في قائمة المركز المالي، وقائمة (قائمتي) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية. توفر الإيضاحات وصفاً سردياً أو تفصيلات للبنود المعروضة في تلك القوائم ومعلومات حول البنود غير المؤهلة للإثبات في تلك القوائم.

الدخل الشامل الآخر يشمل بنود الدخل والمصروف (بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف) التي لا تكون مثبتة ضمن الربح أو الخسارة كما هو مطلوب أو مسموح به بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى.

تشمل مكونات الدخل الشامل الآخر ما يلي:

- (أ) التغييرات في فائض إعادة التقويم (أنظر معيار المحاسبة الدولي 16 "العقارات، والآلات والمعدات" ومعيار المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة").
- (ب) إعادة قياسات خطط المنافع المحددة (أنظر معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظفين").
- (ج) المكاسب والخسائر الناشئة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية (أنظر معيار المحاسبة الدولي 21 "آثار التغيرات في أسعار تبادل العملات الأجنبية").
- (د) المكاسب والخسائر من الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة 5.7.5 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية".
- (دأ) يتم قياس المكاسب والخسائر على الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لل فقرات 4، 1، 2 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9.
- (هـ) الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط المستخدمة في تحوط التدفق النقدي (أنظر القسم 6 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9).
- (و) للالتزامات معينة محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، مبلغ التغيير في القيمة العادلة الذي يرجع إلى التغيرات في مخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزام (أنظر الفقرة 5.7.7 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9).
- (ز) التغييرات في القيمة الزمنية للخيارات عند فصل القيمة الفعلية عن القيمة الزمنية لعقد الخيار وتخصيص التغييرات في القيمة الفعلية على أنها هي فقط أداة التحوط (أنظر القسم 6 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9).
- (ح) التغييرات في قيمة البنود الأجلة للعقود الأجلة عند فصل العناصر الأجلة عن البنود الحالية للعقود الأجلة وتخصيص التغييرات في البنود الحالية على أنه هي فقط أداة ، والتغيرات في قيمة الفرق المبني على عملة أجنبية للأداة المالية عند استبعاده من التخصيص لتلك الأداة المالية كأداة تحوط (أنظر القسم 6 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9).

الملاك هم حملة أدوات مالية مصنفة على أنها حقوق ملكية. **الربح أو الخسارة** هو مجموع الدخل، مطروحاً منه المصروفات، باستثناء مكونات الدخل الشامل الآخر.

تعديلات إعادة التصنيف هي المبالغ التي يُعاد تصنيفها ضمن الربح، أو الخسارة في الفترة الحالية والتي سبق إثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر في الفترة الحالية، أو في الفترات السابقة.

مجموع الدخل الشامل هو التغيير في حقوق الملكية خلال فترة معينة، الناتج عن المعاملات والأحداث الأخرى، بخلاف تلك التغييرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم ملاك.

يشمل مجموع الدخل الشامل جميع مكونات "الربح أو الخسارة" و "الدخل الشامل الآخر".

¹ تم تعديل تعريف المعايير الدولية للتقرير المالي IFRSs بعد تغيير الاسم من خلال الدستور المُنقح لمؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي في 2010.

² في سبتمبر 2010، استبدل مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار" بـ "إطار مفاهيم التقرير المالي". وأسُئِدلت الفقرة 25 بالفصل 3 من "إطار المفاهيم".

8 رغم أن هذا المعيار يستخدم مصطلحات "الدخل الشامل الآخر"، و"الربح أو الخسارة" و"مجموع الدخل الشامل"، فإنه يمكن للمنشأة أن تستخدم مصطلحات أخرى لوصف المجاميع، طالما أن المعنى واضح. على سبيل المثال، يجوز للمنشأة أن تستخدم مصطلح "صافي الدخل" لوصف الربح أو الخسارة.

أ 8 تم توضيح المصطلحات التالية في معيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية: العرض" وتم استخدامها في هذا المعيار بالمعنى المحدد في معيار المحاسبة الدولي 32.

(أ) أداة مالية قابلة للإعادة مصنفة على أنها حقوق ملكية (الموضحة في الفقرتين 16أ و16ب من معيار المحاسبة الدولي 32).

(ب) أداة تفرض على المنشأة التزاماً بأن تسلّم إلى طرف آخر حصة تناسبية من صافي أصول المنشأة عند التصفية فقط، وتصنف على أنها أداة حقوق ملكية (الموضحة في الفقرتين 16ج و16د من معيار المحاسبة الدولي 32).

القوائم المالية

غرض القوائم المالية

9 تعدّ القوائم المالية بمثابة تعبير منظم عن المركز المالي والأداء المالي للمنشأة. فهدف القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي، والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، والتي تعدّ مفيدة لشريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. وتظهر القوائم المالية - أيضاً - نتائج قيام الإدارة بمسؤولياتها في إدارة الموارد الموضوعية تحت تصرفها. ولتحقيق هذا الهدف، توفر القوائم المالية معلومات عما يخص المنشأة من:

(أ) الأصول.

(ب) الإلتزامات.

(ج) حقوق الملكية.

(د) الدخل والمصروفات، بما في ذلك المكاسب والخسائر.

(هـ) مساهمات الملاك والتوزيعات على الملاك بصفتهم ملاك.

(و) التدفقات النقدية.

تساعد هذه المعلومات، مع المعلومات الأخرى في الإيضاحات، مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبالتحديد، التنبؤ بتوقيتها ودرجة تأكدها.

المجموعة الكاملة من القوائم المالية

10 تشمل المجموعة الكاملة من القوائم المالية ما يلي:

(أ) قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة.

(ب) قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة.

(ج) قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة.

(د) قائمة التدفقات النقدية للفترة.

(هـ) لإيضاحات، وتشمل السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

(هـ أ) المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة كما هي محددة في الفقرتين 38 و38أ.

(و) قائمة المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي، أو عندما تعيد عرض البنود في قوائمها المالية بأثر رجعي، أو عندما تعيد تصنيف البنود في قوائمها المالية وفقاً للفقرات 40أ-40د.

يمكن للمنشأة أن تستخدم عناوين للقوائم المالية بخلاف تلك المستخدمة في هذا المعيار. على سبيل المثال، يمكن للمنشأة أن تستخدم العنوان "قائمة الدخل الشامل" بدلاً من "قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر".

10 أ يمكن للمنشأة أن تعرض قائمة واحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر، مع عرض الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر في قسمين. ويجب أن يُعرض القسمين معاً، على أن يُعرض قسم الربح أو الخسارة أولاً متبوعاً مباشرةً بقسم الدخل الشامل الأخر. يمكن للمنشأة أن تعرض قسم الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة للربح أو الخسارة. وفي هذه الحالة، يجب أن تسبق القائمة المنفصلة للربح أو الخسارة - مباشرةً - القائمة التي تعرض الدخل الشامل، والتي يجب أن تبدأ بالربح أو الخسارة.

11 يجب على المنشأة أن تعرض جميع القوائم المالية في المجموعة الكاملة من القوائم المالية بدرجة متساوية من الأهمية.

12 [حذفت]

13 تعرض كثير من المنشآت، خارج القوائم المالية، استعراضاً مالياً من قبل الإدارة يصف ويوضح السمات الرئيسة لأداء المنشأة ومركزها المالي، وحالات عدم التأكد الرئيسة التي تواجهها. ويمكن أن يشمل مثل هذا التقرير استعراض ما يلي:

- (أ) العوامل والمؤثرات الرئيسة التي تحدد الأداء المالي، بما في ذلك التغيرات في البيئة، التي تعمل فيها المنشأة، وتجاوب المنشأة مع هذه التغيرات وآثارها، وسياسة المنشأة للاستثمار من أجل المحافظة على الأداء المالي وتعزيزه، بما في ذلك سياستها لتوزيع الأرباح.
- (ب) مصادر تمويل المنشأة ونسبتها المستهدفة المتعلقة بالالتزامات إلى حقوق الملكية.
- (ج) موارد المنشأة غير المثبتة في قائمة المركز المالي، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

14 تعرض كثير من المنشآت أيضاً - خارج القوائم المالية - تقارير وقوائم مثل التقارير البيئية وقوائم القيمة المضافة، خاصة في الصناعات التي تكون العوامل البيئية فيها مهمة، وعندما يعد الموظفون مجموعة مهمة من المستخدمين. وتعد التقارير والقوائم المعروضة خارج القوائم المالية خارجة عن نطاق المعايير الدولية للتقرير المالي.

السمات العامة

العرض العادل والالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي

15 يجب أن تعرض القوائم المالية - بعدل - المركز المالي، والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. ويتطلب العرض العادل تعبيراً صادقاً عن آثار المعاملات، والأحداث والظروف الأخرى، وفقاً للتعريفات وضوابط الإثبات المتعلقة بالأصول، والالتزامات، والدخل والمصروفات المحددة في "الإطار"³. ويفترض أن ينتج عن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي، مع إفصاح إضافي عند الضرورة، قوائم مالية تحقق عرضاً عادلاً.

16 يجب على أي منشأة تلتزم في إعداد قوائمها المالية بالمعايير الدولية للتقرير المالي، النص الصريح، وغير المتحفظ في الإيضاحات عن هذا الالتزام. ولا يجوز للمنشأة أن تصف القوائم المالية بأنها ملتزمة بالمعايير الدولية للتقرير المالي، إلا إذا كانت تلتزم بجميع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.

17 في جميع الظروف - تقريباً - تحقق المنشأة عرضاً عادلاً من خلال الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي التي تنطبق عليها. ويتطلب العرض العادل - أيضاً - من المنشأة ما يلي:

- (أ) اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". ويحدد معيار المحاسبة الدولي 8 منظومة من الإرشادات المعتمدة التي تأخذها الإدارة في الحسبان في ظل غياب معيار دولي للتقرير المالي ينطبق - بشكل محدد - على بند ما.
- (ب) عرض المعلومات، بما في ذلك السياسات المحاسبية، بطريقة توفر معلومات ملائمة، ويمكن الاعتماد عليها، وقابلة للمقارنة وقابلة للفهم.
- (ج) توفير إفصاحات إضافية عندما يكون الالتزام بمتطلبات محددة في المعايير الدولية للتقرير المالي غير كافٍ لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات معينة، وأحداث وظروف أخرى على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة.

18 لا يمكن للمنشأة أن تتدارك اختيار سياسات محاسبية غير مناسبة من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، أو من خلال الإيضاحات أو المواد التوضيحية.

³ تتضمن الفقرات 15-24 إشارات لهدف القوائم المالية المحدد في "إطار إعداد وعرض القوائم المالية". وفي سبتمبر 2010، استبدل مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار" بـ "إطار مفاهيم التقرير المالي"، الذي استبدل هدف القوائم المالية بهدف التقرير المالي ذو الغرض العام: أنظر الفصل 1 من "إطار المفاهيم".

- 19 في الحالات النادرة للغاية، التي تخلص فيها الإدارة إلى أن الالتزام بمتطلب في معيار دولي للتقرير المالي سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في "الإطار"، يجب على المنشأة أن تخرج عن هذا المتطلب وفقاً للطريقة المحددة في الفقرة 20، وذلك إذا كان الإطار التنظيمي الملزم يتطلب، أو بخلاف ذلك لا يمنع مثل هذا الخروج.
- 20 إذا خرجت المنشأة عن متطلب لمعيار دولي للتقرير المالي، وفقاً للفقرة 19، فإنه يجب عليها أن تفصح عما يلي:
- (أ) أن الإدارة خلصت إلى أن القوائم المالية تعبر - بعدل - عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.
- (ب) أنها التزمت بالمعايير الدولية للتقرير المالي التي تنطبق عليها، باستثناء أنها خرجت عن متطلب معين وذلك لتحقيق عرض عادل.
- (ج) عنوان المعيار الدولي للتقرير المالي الذي خرجت عنه المنشأة، وطبيعة الخروج، بما في ذلك المعالجة التي يتطلبها المعيار الدولي للتقرير المالي، والسبب الذي يجعل هذه المعالجة - فيما لو تمت - في هذه الظروف مضللة جداً، مما يجعلها تتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في "الإطار"، والمعالجة المطبقة.
- (د) الأثر المالي للخروج على كل بند في القوائم المالية، كان سيتم التقرير عنه التزاماً بالمتطلب، وذلك لكل فترة معروضة.
- 21 عندما تخرج المنشأة عن متطلب لمعيار دولي للتقرير المالي في فترة سابقة، ويؤثر هذا الخروج على المبالغ المثبتة في القوائم المالية للفترة الحالية، فإنه يجب عليها أن تقوم بالإفصاحات المحددة في الفقرة 20 (ج) و(د).
- 22 تنطبق الفقرة 21، على سبيل المثال، عندما تخرج المنشأة - في فترة سابقة - عن متطلب في معيار دولي للتقرير المالي لقياس أصول أو التزامات، ويؤثر هذا الخروج على قياس التغييرات في الأصول والالتزامات المثبتة في القوائم المالية للفترة الحالية.
- 23 في الحالات النادرة للغاية، التي تخلص فيها الإدارة إلى أن الالتزام بمتطلب في معيار دولي للتقرير المالي سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في "الإطار"، في حين يمنع الإطار التنظيمي الملزم الخروج عن المتطلب، فإنه يجب على المنشأة أن تخفف الجوانب المضللة المتصورة للالتزام، إلى أقصى حد ممكن، وذلك بالإفصاح عما يلي:
- (أ) عنوان المعيار الدولي للتقرير المالي موضوع الإشكال، وطبيعة المتطلب، وسبب أن الإدارة خلصت إلى أن الالتزام بهذا المتطلب، في هذه الظروف، سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في "الإطار".
- (ب) التعديلات لكل بند في القوائم المالية خلصت الإدارة إلى أنها تعد ضرورية لتحقيق عرض عادل، وذلك لكل فترة معروضة.
- 24 لغرض الفقرات 19-23، سيتعارض بند ما من المعلومات مع هدف القوائم المالية عندما لا يعبر - بصدق - عن المعاملات، والأحداث والظروف الأخرى التي يستهدف التعبير عنها، أو يتوقع - بشكل معقول - أن يعبر عنها، وبالتالي سيكون من المحتمل أن يؤثر ذلك على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية. وعند تقدير ما إذا كان الالتزام بمتطلب محدد في معيار دولي للتقرير المالي سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في "الإطار"، يجب على الإدارة الأخذ في الحسبان ما يلي:
- (أ) سبب عدم تحقيق هدف القوائم المالية في ظروف معينة.
- (ب) كيفية اختلاف ظروف المنشأة عن تلك المتعلقة بالمنشآت الأخرى التي تلتزم بالمتطلب. وإذا كانت المنشآت الأخرى في ظروف مشابهة تلتزم بالمتطلب، فإنه يكون هناك افتراض مسبق - قابل للنقض - بأن التزام المنشأة بالمتطلب لن يكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في "الإطار".

الاستمرارية

25 عند إعداد القوائم المالية، يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار على أنها منشأة مستمرة. ويجب على المنشأة أن تعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ما لم تكن تنوي الإدارة أن تصفي المنشأة، أو أن توقف الأعمال، أو أنه ليس لديها بديلاً واقعياً سوى أن تفعل ذلك. وعندما تكون الإدارة على علم، عند إجراء تقييمها، بحالات عدم تأكد ذات أهمية نسبية، متعلقة بأحداث، أو ظروف قد تلقى شكوكاً كبيرة على قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن حالات عدم التأكد تلك. وعندما لا تعد المنشأة القوائم المالية على أساس الاستمرارية، فإنه يجب عليها أن تفصح عن هذه الحقيقة، مع الأساس الذي عليه أعدت القوائم المالية، وسبب أن المنشأة لا تعد منشأة مستمرة.

26 عند تقييم ما إذا كان فرض الاستمرارية يعد مناسباً، تأخذ الإدارة في الحسبان جميع المعلومات المتاحة عن المستقبل، والذي يكون على الأقل – ولكن لا يقتصر على – اثني عشرة شهراً من نهاية فترة التقرير. وتعتمد درجة الأخذ في الحسبان على الحقائق في كل حالة. فعندما يكون لدى المنشأة تاريخ من العمليات المربحة، وسهولة للوصول إلى الموارد المالية، فقد تتوصل المنشأة إلى استنتاج أن المحاسبة وفقاً لأساس الاستمرارية تعد مناسبة دون تحليل تفصيلي. وفي حالات أخرى، قد يلزم الإدارة أن تأخذ في الحسبان مجموعة واسعة من العوامل المتعلقة بالربحية الحالية والمتوقعة، وبرامج تسديد الدين والمصادر الممكنة لاستبدال التمويل قبل أن يمكنها أن تصل إلى قناعة بأن أساس الاستمرارية يعد مناسباً.

المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق

27 يجب على المنشأة أن تعد قوائمها المالية باستخدام المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق، باستثناء معلومات التدفق النقدي.

28 عندما تستخدم المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق، تثبت المنشأة البنود على أنها أصول والتزامات وحقوق الملكية ودخل ومصروفات (عناصر القوائم المالية) عندما يطبق عليها تعريفات وضوابط إثبات تلك العناصر الواردة في "الإطار" 5.

الأهمية النسبية والتجميع

29 يجب على المنشأة أن تعرض كل فئة - ذات أهمية نسبية - من البنود المتشابهة بشكل منفصل. ويجب على المنشأة أن تعرض البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة - بشكل منفصل - ما لم تكن غير ذات أهمية نسبية.

30 تنتج القوائم المالية من معالجة عدد كبير من المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تكون مجموعة في فئات وفقاً لطبيعتها، أو وظيفتها. والمرحلة النهائية في عملية التجميع والتصنيف هي عرض بيانات مختصرة ومصنفة، تشكل بنوداً مستقلة في القوائم المالية. وإذا لم يكن بند مستقل - بشكل منفرد - ذا أهمية نسبية، فإنه يُجمع مع البنود الأخرى، إما في تلك القوائم المالية، أو في الإيضاحات. والبند الذي لا يكون ذا أهمية نسبية - بشكل كافٍ - لتبرير عرضه - بشكل منفصل - في تلك القوائم، قد يبرر عرضه - بشكل منفصل - في الإيضاحات.

30أ يجب على المنشأة عند تطبيق هذا المعيار والمعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى، ومع الأخذ في الحسبان كافة الحقائق والظروف، أن تتخذ قرارات عن كيفية تجميع المعلومات في القوائم المالية والتي تتضمن الإيضاحات. ولا يجوز للمنشأة تقليل قابلية فهم قوائمها المالية بتشويش المعلومات الجوهرية بالمعلومات غير الجوهرية أو بتجميع البنود الجوهرية التي لها خصائص طبيعة ووظائف مختلفة.

31 تحدد بعض المعايير الدولية للتقرير المالي المعلومات المطلوب إدراجها في القوائم المالية والتي تتضمن الإيضاحات. لا يلزم المنشأة أن توفر إفصاحاً محدداً مطلوباً بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي إذا كانت المعلومات الناتجة عن الإفصاح غير جوهرية. هذا هو الحال حتى إذا احتوت المعايير الدولية للتقرير المالي على قائمة من المتطلبات المحددة أو أوضحتها كمتطلبات حد أدنى. يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان ما إذا كان ينبغي تقديم إفصاحات إضافية عندما يكون الإلتزام بالمتطلبات المحددة في المعايير الدولية للتقرير المالي غير كافي لتمكين مستخدمي القوائم المالية لفهم أثر معاملات معينة وأحداث وظروف أخرى على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة.

⁵ تم استبداله بـ "إطار المفاهيم" في سبتمبر 2010.

المقاصة

32 لا يجوز للمنشأة أن تجري مقاصة بين الأصول والالتزامات، أو بين الدخل والمصروفات، ما لم تكن مطلوبة، أو مسموحاً بها بموجب معيار دولي للتقرير المالي.

33 تقوم المنشأة بالتقرير - بشكل منفصل - عن الأصول والالتزامات، وعن الدخل والمصروفات. وباستثناء عندما تعكس المقاصة جوهر المعاملة، أو الحدث، فإن إجراء المقاصة في قائمة (قائمتي) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، أو في قائمة المركز المالي، ينتقص من قدرة المستخدمين على فهم المعاملات، والأحداث والظروف الأخرى التي حدثت وعلى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. لا يعدّ قياس الأصول بالصافي بعد طرح مخصصات التقويم - على سبيل المثال، طرح مخصص التقادم من المخزون، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها من المدينين - مقاصة.

34 يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء" من المنشأة أن تقوم بقياس الإيرادات من العقود مع العملاء بمبلغ العوض الذي تتوقع المنشأة أن لها حق فيه مقابل تحويل سلع أو خدمات موعود بها. على سبيل المثال، يعكس مبلغ الإيرادات المثبت أي خصومات تجارية وحسومات حجم تسمح بها المنشأة. في سياق نشاطها المعتاد تقوم المنشأة بمعاملات أخرى لا تولد إيرادات ولكنها ثانوية في الأنشطة الرئيسية المولدة للإيرادات. وتعرض المنشأة نتائج مثل هذه المعاملات بصافي مقابلة أي دخل بالمصروفات المتعلقة به والناشئة عن المعاملة نفسها، عندما يعكس هذا العرض جوهر المعاملة، أو الحدث الآخر. على سبيل المثال:

(أ) تعرض المنشأة المكاسب والخسائر من استبعاد الأصول غير المتداولة، بما في ذلك الاستثمارات والأصول التشغيلية، وذلك بطرح المبلغ الدفترى للأصل والمصروفات البيعية المتعلقة بالاستبعاد من المتحصلات من الاستبعاد.

(ب) بالنسبة للنفقات المتعلقة بمخصص تم إثباته، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، والمستردة بموجب اتفاق تعاقدي مع طرف ثالث (على سبيل المثال، اتفاقية ضمان المورد)، فإنه يمكن للمنشأة أن تخفضها بالمبلغ المسترد المتعلق بها.

35 بالإضافة إلى ذلك، تعرض المنشأة - بشكل صافٍ - المكاسب والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المتشابهة، على سبيل المثال، مكاسب وخسائر تبادل العملات الأجنبية، أو المكاسب والخسائر الناشئة عن الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. بالرغم من ذلك، تعرض المنشأة مثل هذه المكاسب والخسائر - بشكل منفصل - إذا كانت ذات أهمية نسبية.

دورية التقرير

36 يجب على المنشأة أن تعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية (بما في ذلك المعلومات المقارنة) - على الأقل - سنوياً. وعندما تغير المنشأة نهاية فترة تقريرها وتعرض القوائم المالية عن فترة أطول، أو أقصر من سنة واحدة، فإنه يجب عليها أن تفصح - بالإضافة إلى الفترة التي تغطيها القوائم المالية - عما يلي:

(أ) سبب استخدام فترة أطول، أو أقصر.

(ب) حقيقة أن المبالغ المعروضة في القوائم المالية ليست - بشكل كامل - قابلة للمقارنة.

37 عادةً تعد المنشأة القوائم المالية - بشكل ثابت - عن فترة سنة واحدة. بالرغم من ذلك، تفضل بعض المنشآت - لأسباب عملية - التقرير، على سبيل المثال، عن فترة 52 أسبوع. ولا يمنع هذا المعيار هذه الممارسة.

المعلومات المقارنة

الحد الأدنى من المعلومات المقارنة

38 يجب على المنشأة أن تعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لجميع المبالغ التي تم التقرير عنها في القوائم المالية للفترة الحالية، باستثناء عندما تسمح المعايير الدولية للتقرير المالي أو تتطلب خلاف ذلك. ويجب على المنشأة أن تدرج معلومات مقارنة للمعلومات السردية والوصفية، إذا كانت ملائمة لفهم القوائم المالية للفترة الحالية.

38أ كحد أدنى، يجب على المنشأة أن تعرض قائمتين للمركز المالي، وقائمتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة (إذا تم عرضها)، وقائمتين للتدفقات النقدية وقائمتين للتغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات المتعلقة بها.

38ب في بعض الحالات، تظل المعلومات السردية الموفرة في القوائم المالية للفترة (الفترة) السابقة ملائمة في الفترة الحالية. على سبيل المثال، تفصح المنشأة في الفترة الحالية عن تفاصيل نزاع قضائي، كانت نتائجه غير مؤكدة في نهاية الفترة السابقة ولم تُحل بعد. فقد يستفيد المستخدمون من الإفصاح عن معلومات بأن حالة عدم التأكد كانت موجودة في نهاية الفترة السابقة، ومن الإفصاح عن معلومات عن الخطوات التي تم اتخاذها خلال الفترة لحل حالة عدم التأكد.

معلومات مقارنة إضافية

38ج يمكن للمنشأة أن تعرض معلومات مقارنة بالإضافة إلى الحد الأدنى من القوائم المالية المقارنة المطلوبة بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، طالما أن تلك المعلومات تُعد وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. ويمكن أن تتكون معلومات المقارنة هذه من واحدة أو أكثر من القوائم المشار إليها في الفقرة 10، ولكن لا يلزمها أن تشمل مجموعة كاملة من القوائم المالية. وعندما يكون هذا هو الحال، يجب على المنشأة أن تعرض معلومات الإفصاح المتعلقة بتلك القوائم الإضافية.

38د على سبيل المثال، يمكن للمنشأة أن تعرض قائمة ثالثة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر (وبذلك تعرض الفترة الحالية، والفترة السابقة وفترة مقارنة إضافية واحدة). بالرغم من ذلك، فإن المنشأة غير مطالبة بأن تعرض قائمة ثالثة للمركز المالي، أو قائمة ثالثة للتدفقات النقدية أو قائمة ثالثة للتغيرات في حقوق الملكية (أي قائمة مالية إضافية مقارنة). إن المنشأة مطالبة بأن تعرض، في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية، المعلومات المقارنة المتعلقة بتلك القائمة الإضافية للربح أو الخسارة والدخل الشامل الإضافية.

-39

[حذفت]

40

التغير في السياسة المحاسبية، أو إعادة العرض بأثر رجعي أو إعادة التصنيف

40أ يجب على المنشأة أن تعرض قائمة ثالثة للمركز المالي كما في بداية الفترة السابقة، بالإضافة إلى الحد الأدنى من القوائم المالية المقارنة المطلوبة في الفقرة 38أ، إذا:

(أ) كانت تطبق سياسة محاسبية بأثر رجعي، أو تعيد عرض البنود في قوائمها المالية بأثر رجعي، أو تعيد تصنيف البنود في قوائمها المالية.

(ب) كان للتطبيق بأثر رجعي، أو لإعادة العرض بأثر رجعي أو لإعادة التصنيف تأثير ذو أهمية نسبية على المعلومات في قائمة المركز المالي في بداية الفترة السابقة.

40ب في الظروف الموضحة في الفقرة 40أ، يجب على المنشأة أن تعرض ثلاث قوائم للمركز المالي كما في:

(أ) نهاية الفترة الحالية.

(ب) نهاية الفترة السابقة.

(ج) بداية الفترة السابقة.

40ج عندما تكون المنشأة مطالبة بأن تعرض قائمة مركز مالي إضافية وفقاً للفقرة 40أ، فإنه يجب عليها أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 41-44 ومعييار المحاسبة الدولي 8. وبالرغم من ذلك، لا يلزمها أن تعرض الإفصاحات المتعلقة بقائمة المركز المالي الافتتاحية كما في بداية الفترة السابقة.

40د يجب أن يكون تاريخ قائمة المركز المالي الافتتاحية تلك هو كما في بداية الفترة السابقة بغض النظر عما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة تعرض معلومات مقارنة لفتريات أكبر (كما هو مسموح به في الفقرة 38ج).

41 إذا غيرت المنشأة عرض، أو تصنيف البنود في قوائمها المالية، فإنه يجب عليها أن تعيد تصنيف المبالغ المقارنة، ما لم تكن إعادة التصنيف غير عملية. وعندما تعيد المنشأة تصنيف المبالغ المقارنة، فإنه يجب عليها أن تفصح عما يلي (متضمناً كما في بداية الفترة السابقة):

(أ) طبيعة إعادة التصنيف.

- (ب) مبلغ كل بند، أو فئة من البنود التي يُعاد تصنيفها.
- (ج) سبب إعادة التصنيف.
- 42 عندما يكون من غير العملي أن يُعاد تصنيف المبالغ المقارنة، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:
- (أ) سبب عدم إعادة تصنيف المبالغ.
- (ب) طبيعة التعديلات التي كانت ستجرى إذا أُعيد تصنيف المبالغ.
- 43 يساعد تعزيز قابلية المعلومات للمقارنة بين الفترات المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية - وبصفة خاصة - إمكانية تقويم اتجاهات المعلومات المالية لأغراض التنبؤ. وفي بعض الظروف، يكون من غير العملي أن يُعاد تصنيف المعلومات المقارنة لفترة سابقة معينة لتصبح قابلة للمقارنة مع الفترة الحالية. على سبيل المثال، قد لا تكون المنشأة قد قامت بتجميع البيانات في الفترة (الفترات) السابقة بطريقة تسمح بإعادة التصنيف، وقد يكون من غير العملي أن يُعاد إنتاج المعلومات.
- 44 يحدد معيار المحاسبة الدولي 8 التعديلات المطلوبة للمعلومات المقارنة عندما تغير المنشأة سياسة محاسبية أو تصحح خطأ.
- ثبات طريقة العرض**
- 45 يجب على المنشأة أن تحافظ على طريقة عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية من فترة إلى التي تليها، ما لم:
- (أ) يكون من الواضح، بعد حدوث تغيير مهم في طبيعة عمليات المنشأة، أو بعد استعراض قوائمها المالية، أن عرضاً أو تصنيفاً آخر سيكون أكثر مناسبة، بعد الأخذ في الحسبان ضوابط اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة الدولي 8، أو
- (ب) يتطلب معيار دولي للتقرير المالي تغييراً في طريقة العرض.
- 46 على سبيل المثال، قد يشير إستحواد أو استبعاد مهم، أو استعراض لطريقة عرض القوائم المالية إلى أنه يلزم القوائم المالية أن تُعرض بطريقة مختلفة. وتغير المنشأة طريقة عرض قوائمها المالية - فقط - إذا كانت طريقة العرض المُغيرة توفر معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية، ومن المحتمل أن يستمر الهيكل المُنقح، بحيث لا تتضرر القابلية للمقارنة. وعند إجراء مثل هذه التغييرات في طريقة العرض، تُعيد المنشأة تصنيف معلوماتها المقارنة وفقاً للفقرتين 41 و42.

الهيكل والمحتوى

مقدمة

- 47 يتطلب هذا المعيار إفصاحات معينة في قائمة المركز المالي، أو في قائمة (قائمتي) الربح أو الخسارة والدخل الشامل، أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ويتطلب الإفصاح عن بنود مستقلة أخرى إما في هذه القوائم أو في الإيضاحات. ويحدد معيار المحاسبة الدولي 7 "قائمة التدفقات النقدية" متطلبات عرض معلومات التدفق النقدي.
- 48 يستخدم هذا المعيار - أحياناً - مصطلح "الإفصاح" بالمعنى الواسع، الذي يشمل البنود المعروضة في القوائم المالية. وإضافة إلى ذلك، فإن المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى تتطلب إفصاحات. ويمكن القيام بمثل هذه الإفصاحات في القوائم المالية، ما لم يُحدد خلاف ذلك في مكان آخر في هذا المعيار، أو في معيار دولي للتقرير المالي آخر.
- تحديد القوائم المالية**
- 49 يجب على المنشأة أن تحدد - بشكل واضح - القوائم المالية وأن تميزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة.
- 50 تنطبق المعايير الدولية للتقرير المالي - فقط - على القوائم المالية، وليس بالضرورة على المعلومات الأخرى المعروضة في التقرير السنوي، أوفي تقرير معد وفق متطلبات تنظيمية، أو في وثيقة أخرى. وبناءً عليه، فإنه من المهم أن يتمكن المستخدمون من تمييز المعلومات التي أُعدت باستخدام المعايير الدولية للتقرير المالي، عن المعلومات الأخرى التي قد تكون مفيدة للمستخدمين ولكنها ليست موضوع هذه المتطلبات.

- 51 يجب على المنشأة أن تحدد - بشكل واضح - كل قائمة مالية والإيضاحات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشأة أن تظهر المعلومات التالية بشكل بارز، وأن تكرر ذلك عند الحاجة لجعل المعلومات المعروضة قابلة للفهم:
- (أ) اسم المنشأة المعدة للتقرير أو الوسائل الأخرى لتعريفها، وأي تغيير في هذه المعلومات منذ نهاية فترة التقرير السابقة.
- (ب) ما إذا كانت القوائم المالية لمنشأة بعينها، أو لمجموعة من المنشآت.
- (ج) تاريخ نهاية فترة التقرير، أو الفترة التي تغطيها مجموعة القوائم المالية، أو الإيضاحات.
- (د) عملة العرض، كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي 21.
- (هـ) مستوى التقريب المستخدم في عرض المبالغ في القوائم المالية.
- 52 تستوفي المنشأة المتطلبات الواردة في الفقرة 51 من خلال عرض العناوين المناسبة للصفحات، والقوائم، والإيضاحات، والأعمدة، وما شابه ذلك. ويعدّ الحكم الشخصي مطلوباً في تحديد أفضل طريقة لعرض مثل هذه المعلومات. فعلى سبيل المثال، عندما تعرض المنشأة القوائم المالية بصورة إلكترونية، فإنه لا تستخدم - دائماً - الصفحات المنفصلة؛ وحينذاك تعرض المنشأة البنود أعلاه لتضمن أن المعلومات المتضمنة في القوائم المالية يمكن فهمها.
- 53 تجعل المنشأة القوائم المالية - غالباً - أكثر قابلية للفهم من خلال عرض المعلومات بالألاف أو الملايين من وحدات عملة العرض. ويعدّ هذا الإجراء مقبولاً طالما أن المنشأة تفصح عن مستوى التقريب، ولا تحذف معلومات ذات أهمية نسبية.

قائمة المركز المالي

المعلومات التي تُعرض في قائمة المركز المالي

- 54 يجب أن تشمل قائمة المركز المالي بنوداً مستقلة تعرض المبالغ التالية:
- (أ) العقارات، والآلات والمعدات.
- (ب) العقارات الاستثمارية.
- (ج) الأصول غير الملموسة.
- (د) الأصول المالية (باستثناء المبالغ الموضحة في (هـ) و(ح) و(ط)).
- (هـ) الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- (و) الأصول الحيوية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 41 "الزراعة".
- (ز) المخزون.
- (ح) المبالغ المستحقة من المدينين التجاريين وغيرهم.
- (ط) النقد ومعادلات النقد.
- (ي) مجموع الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع والأصول المتضمنة في مجموعات الاستبعاد المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة".
- (ك) المبالغ الواجبة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم.
- (ل) المخصصات.
- (م) الالتزامات المالية (باستثناء المبالغ المدرجة في (ك) و(ل)).
- (ن) التزامات وأصول الضريبة الحالية، كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل".
- (س) التزامات الضريبة المؤجلة وأصول الضريبة المؤجلة، كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي 12.
- (ع) الالتزامات المتضمنة في مجموعات الاستبعاد المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 5.
- (ف) الحصص غير المسيطرة، المعروضة ضمن حقوق الملكية.
- (ص) رأس المال المصدر والاحتياطيات الخاصة بملك المنشأة الأم.

- 55 يجب على المنشأة أن تعرض بنوداً مستقلة إضافية (بما في ذلك تفصيل البنود الواردة في الفقرة 54)، وعناوين ومجاميع فرعية في قائمة المركز المالي، عندما يكون مثل هذا العرض ملائماً لفهم المركز المالي للمنشأة.
- 55أ عندما تعرض المنشأة المجاميع الفرعية وفقاً للفقرة 55، يجب أن تكون هذه المجاميع الفرعية:
- (أ) مكونة من بنود للمبالغ المثبتة والمقاسة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.
- (ب) معروضة ومعنونة بطريقة تجعل البنود التي تشكل المجاميع الفرعية واضحة ومفهومة.
- (ج) متسقة من فترة لفترة ووفقاً للفقرة 45.
- (د) غير معروضة بصورة أكثر بروزاً من المجاميع الفرعية والإجماليات المطلوبة في المعايير الدولية للتقرير المالي لقائمة المركز المالي.
- 56 عندما تعرض المنشأة الأصول المتداولة وغير المتداولة، والالتزامات المتداولة وغير المتداولة، على أنها تصنيفات منفصلة في قائمة مركزها المالي، فإنه لا يجوز لها أن تصنف أصول (التزامات) الضريبة المؤجلة، على أنها أصول (التزامات) متداولة.
- 57 لا يحدد هذا المعيار الترتيب، أو الشكل الذي تعرض به المنشأة البنود. وما ورد في الفقرة 54 هو - فقط - البنود التي تختلف في طبيعتها، أو وظيفتها - بشكل كافٍ - لتبرير العرض - بشكل منفصل - في قائمة المركز المالي. بالإضافة إلى ذلك:
- (أ) تُدرج بنود مستقلة، عندما يكون حجم، أو طبيعة، أو وظيفة بند أو تجميع لبنود متشابهة يجعل العرض - بشكل منفصل - ملائماً لفهم المركز المالي للمنشأة.
- (ب) يمكن تعديل الوصف المستخدم للبنود أو لتجميع البنود المتشابهة، وترتيبها، وفقاً لطبيعة المنشأة ومعاملاتها، وذلك لتوفير المعلومات التي تعد ملائمة لفهم المركز المالي للمنشأة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمنشأة المالية تعديل الوصف أعلاه لتوفير المعلومات التي تعد ملائمة لعمليات منشأة مالية.
- 58 تقرر المنشأة ما إذا كانت ستعرض بنوداً إضافية - بشكل منفصل - على أساس تقويم ما يلي:
- (أ) طبيعة وسيولة الأصول.
- (ب) وظيفة الأصول داخل المنشأة.
- (ج) مبالغ وطبيعة وتوقيت استحقاق الالتزامات.
- 59 يشير استخدام أسس قياس مختلفة لفئات الأصول المختلفة إلى اختلاف طبيعتها ووظيفتها، وبناءً عليه تعرضها المنشأة على أنها بنود مستقلة منفصلة. على سبيل المثال، يمكن تسجيل الفئات المختلفة من العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة أو مبالغ إعادة التقويم، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16.
- تمييز المتداول عن غير المتداول**
- 60 يجب على المنشأة أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة، والالتزامات المتداولة وغير المتداولة، على أنها تصنيفات منفصلة في قائمة مركزها المالي، وفقاً للفقرات 66-76، باستثناء عندما يوفر العرض المُستند إلى السيولة معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة. وعندما ينطبق ذلك الاستثناء، فإنه يجب على المنشأة أن تعرض جميع الأصول والالتزامات بحسب ترتيب سيولتها.
- 61 وأياً كانت طريقة العرض المطبقة، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن المبلغ المتوقع أن يُسترد، أو يُسوى بعد أكثر من اثني عشر شهراً لكل بندٍ مستقل لأصل والتزام يجمع بين المبالغ المتوقع أن تُسترد، أو تُسوى:
- (أ) خلال مدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- (ب) خلال مدة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- 62 عندما تقدم المنشأة سلع أو خدمات خلال دورة تشغيل قابلة للتحديد بشكل واضح، فإن تصنيف الأصول والالتزامات - بشكل منفصل - إلى متداولة وغير متداولة في قائمة المركز المالي يوفر معلومات مفيدة من خلال تمييز صافي الأصول التي تدور - بشكل مستمر - على أنها رأس مال عامل عن تلك المستخدمة في العمليات طويلة الأجل للمنشأة. كما يبرز - أيضاً - الأصول التي يتوقع أن تتحقق خلال دورة التشغيل الحالية، والالتزامات التي تكون واجبة التسوية خلال الفترة نفسها.

- 63 في بعض المنشآت، مثل المنشآت المالية، يوفر عرض الأصول والالتزامات - بحسب الترتيب التصاعدي، أو التنازلي للسيولة - معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة من العرض بحسب متداول/غير متداول، نظراً لأن المنشأة لا تقدم سلع أو خدمات خلال دورة تشغيل قابلة للتحديد بشكل واضح.
- 64 يُسمح للمنشأة، عند تطبيق الفقرة 60، أن تعرض بعض أصولها والالتزامات باستخدام تصنيف متداول/غير متداول، وأخرى بحسب ترتيب السيولة، عندما يوفر ذلك معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة. وقد تنشأ الحاجة إلى أساس مختلط للعرض عندما يكون لدى المنشأة عمليات متنوعة.
- 65 تعد المعلومات عن التواريخ المتوقعة لتحقيق الأصول والالتزامات مفيدة في تقدير سيولة وملاءة المنشأة. ويتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" الإفصاح عن تواريخ استحقاق الأصول المالية والالتزامات المالية. وتشمل الأصول المالية المبالغ المستحقة من المدينين التجاريين وغيرهم، وتشمل الالتزامات المالية المبالغ الواجبة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم. وتعد المعلومات عن التاريخ المتوقع لاسترداد أصول غير نقدية مثل، المخزون والتاريخ المتوقع لتسوية التزامات مثل المخصصات مفيدة أيضاً، بصرف النظر عن تصنيف الأصول والالتزامات على أنها متداولة أو على أنها غير متداولة. على سبيل المثال، تفصح المنشأة عن مبلغ المخزون الذي يُتوقع أن يُسترد خلال مدة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

الأصول المتداولة

- 66 **يجب على المنشأة أن تصنف الأصل على أنه متداول عندما:**
- (أ) تتوقع تحقق الأصل، أو تنوي بيعه أو استخدامه، خلال دورة تشغيلها العادية.
- (ب) تحتفظ بالأصل - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة.
- (ج) تتوقع تحقق الأصل خلال مدة اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- (د) يكون الأصل نقداً، أو معادلاً للنقد (كما عُرف في معيار المحاسبة الدولي 7)، ما لم يكن خاضعاً لقيود على استبداله، أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً - على الأقل - بعد فترة التقرير.
- ويجب على المنشأة أن تصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

- 67 يستخدم هذا المعيار مصطلح "غير متداول" ليشمل الأصول الملموسة، وغير الملموسة والأصول المالية ذات طبيعة طويلة الأجل. ولا يمنع استخدام وصف بديل طالما كان المعنى واضحاً.
- 68 دورة التشغيل للمنشأة هي الوقت بين اقتناء الأصول لتحويلها وبين تحققها في شكل نقد أو معادلات نقد. وعندما تكون دورة التشغيل العادية للمنشأة غير قابلة للتحديد بشكل واضح، فيفترض أنها اثنا عشر شهراً. وتشمل الأصول المتداولة الأصول التي تباع، أو تستخدم، أو تتحقق كجزء من دورة التشغيل العادية (مثل، المخزون والمبالغ المستحقة من المدينين التجاريين) حتى عندما لا يتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير. وتشمل الأصول المتداولة - أيضاً - الأصول المحتفظ بها - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة (من أمثلتها بعض الأصول المالية التي ينطبق عليها تعريف المحتفظ بها للمتاجرة الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي 9)، والجزء المتداول من الأصول المالية غير المتداولة.

الالتزامات المتداولة

- 69 **يجب على المنشأة أن تصنف الالتزام على أنه متداول عندما:**
- (أ) تتوقع أن تسوي الالتزام خلال دورة تشغيلها العادية.
- (ب) تحتفظ بالالتزام - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة.
- (ج) يكون الالتزام واجب التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- (د) ليس لديها حق غير مشروط في أن توجّل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً - على الأقل - بعد فترة التقرير (أنظر الفقرة 73). إن شروط الالتزام التي يمكن أن ينتج عنها تسويته من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية، بناءً على اختيار الطرف الآخر، لا تؤثر على تصنيفه.

يجب على المنشأة أن تصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

70 تعد بعض الالتزامات المتداولة، مثل المبالغ الواجبة السداد للدائنين التجاريين وبعض استحقاقات الموظفين وتكاليف التشغيل الأخرى، جزءاً من رأس المال العامل المستخدم في دورة التشغيل العادية للمنشأة. وتصنف المنشأة مثل هذه البنود التشغيلية على أنها التزامات متداولة، حتى ولو كانت واجبة التسوية خلال مدة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير. وتطبق نفس دورة التشغيل العادية على تصنيف أصول والالتزامات للمنشأة. وعندما تكون دورة التشغيل العادية للمنشأة غير قابلة للتحديد بشكل واضح، فإنه يفترض أن تكون اثني عشر شهراً.

71 لا تُسوى الالتزامات المتداولة الأخرى على أنها جزء من دورة التشغيل العادية، ولكنها تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير، أو محتفظ بها - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة. والأمثلة على ذلك بعض الالتزامات المالية التي ينطبق عليها تعريف المحتفظ بها للمتاجرة الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي 9، والسحب على المكشوف من البنوك، والجزء المتداول من الالتزامات المالية غير المتداولة، وتوزيعات الأرباح المستحقة، وضرائب الدخل والمبالغ الواجبة السداد للدائنين الآخرين غير التجاريين. وتعد الالتزامات المالية التي توفر التمويل على أساس طويل الأجل (أي أنها ليست جزءاً من رأس المال العامل المستخدم في دورة التشغيل العادية للمنشأة) والتي لا تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير، التزامات غير متداولة، تخضع للفقرتين 74 و75.

72 تصنف المنشأة التزاماتها المالية على أنها متداولة، عندما تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير حتى ولو:

- (أ) كان الأجل الأصلي لفته أطول من اثني عشر شهراً.
- (ب) تم إكمال اتفاق لإعادة تمويل، أو لإعادة جدولة الدفعات على أساس طويل الأجل بعد فترة التقرير، وقبل اعتماد القوائم المالية للإصدار.

73 إذا كانت المنشأة تتوقع، ولديها حق اختيار أن تعيد تمويل التزام، أو تؤجله لمدة اثني عشر شهراً - على الأقل - بعد فترة التقرير، بموجب تسهيل قرض قائم، فإنها تصنف الالتزام على أنه غير متداول، حتى ولو كان على خلاف ذلك مستحقاً خلال فترة أقصر. وبالرغم من ذلك، عندما لا يكون للمنشأة حق اختيار إعادة تمويل الالتزام، أو تأجيله (على سبيل المثال، لا يوجد ترتيب لإعادة التمويل) فإن المنشأة لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن تعيد تمويل الالتزام، وتصنف الالتزام على أنه متداول.

74 عندما تخل منشأة بأحد بنود ترتيب قرض طويل الأجل في نهاية فترة التقرير، أو قبل نهايتها، الأمر الذي يترتب عليه أن يصبح الالتزام مستحق السداد عند الطلب، فإنها تصنف الالتزام على أنه متداول، حتى ولو وافق المقرض، بعد فترة التقرير وقبل اعتماد القوائم المالية للإصدار، على عدم المطالبة بالسداد كنتيجة للإخلال. وتصنف المنشأة الالتزام على أنه متداول نظراً لأنه ليس لديها - في نهاية فترة التقرير - حقا غير مشروط في أن تؤجل تسويته لمدة اثني عشر شهراً - على الأقل - بعد هذا التاريخ.

75 أما إذا وافق المقرض في نهاية فترة التقرير على منح المنشأة فترة سماح تنتهي بعد اثني عشر شهراً - على الأقل - بعد فترة التقرير، تستطيع المنشأة خلالها تدارك الإخلال، ولا يستطيع المقرض أن يطالب - خلالها - بالتسديد الفوري، فإنها تصنف الالتزام على أنه غير متداول.

76 فيما يتعلق بالقرض المصنفة على أنها التزامات متداولة، إذا حدثت الأحداث التالية في الفترة بين نهاية فترة التقرير وتاريخ اعتماد القوائم المالية للإصدار، يُفصح عن تلك الأحداث على أنها أحداث لا تتطلب تعديلات، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 10 "الأحداث بعد فترة التقرير":

- (أ) إعادة التمويل على أساس طويل الأجل.
- (ب) تدارك إخلال بترتيب قرض طويل الأجل.
- (ج) قيام المقرض بمنح فترة سماح لتدارك إخلال بترتيب قرض طويل الأجل تنتهي بعد اثني عشر شهراً - على الأقل - بعد فترة التقرير.

المعلومات التي تُعرض، إما في قائمة المركز المالي، أو في الإيضاحات

77 يجب على المنشأة أن تفصح، إما في قائمة المركز المالي، أو في الإيضاحات، عن تصنيفات فرعية إضافية للبنود المستقلة المعروضة، مصنفة بطريقة تناسب عمليات المنشأة.

78 تعتمد التفاصيل الموفرة في التصنيفات الفرعية على متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي وعلى حجم وطبيعة ووظيفة المبالغ المعنية. وتستخدم المنشأة - أيضاً - العوامل المحددة في الفقرة 58 لتقرر أساس التصنيف الفرعي. وتتنوع الإفصاحات لكل بند، فعلى سبيل المثال:

- (أ) يتم تفصيل بنود العقارات والآلات والمعدات في فئات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16.
- (ب) يتم تفصيل المبالغ المستحقة من المدينين إلى مبالغ مستحقة من العملاء التجاريين، ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة، والمبالغ المدفوعة مقدماً، ومبالغ أخرى.

- (ج) يتم تفصيل المخزون، وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي 2 "المخزون"، في تصنيفات مثل البضاعة، ومهمات الإنتاج، والمواد الخام، والإنتاج تحت التشغيل، والإنتاج التام.
- (د) يتم تفصيل المخصصات إلى مخصصات لمنافع الموظفين، ولبنود أخرى.
- (هـ) يتم تفصيل رأس المال والاحتياطيات في فئات متنوعة، مثل رأس المال المدفوع، وعلاوة إصدار الأسهم، والاحتياطيات.

79 يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي، إما في قائمة المركز المالي أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، أو في الإيضاحات:

- (أ) لكل فئة لأسهم رأس المال:
- (1) عدد الأسهم المصرح بها.
 - (2) عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل، والمصدرة التي لم تدفع بالكامل.
 - (3) القيمة الاسمية للسهم، أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.
 - (4) مطابقة عدد الأسهم القائمة في بداية ونهاية الفترة.
 - (5) الحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بتلك الفئة، بما في ذلك القيود على توزيع الأرباح وتسديد رأس المال.
 - (6) أسهم في المنشأة محتفظ بها من قبل المنشأة، أو منشأتها التابعة أو الزميلة.
 - (7) أسهم محتفظ بها لإصدارها بموجب خيارات وعقود لبيع أسهم، بما في ذلك الشروط والمبالغ.
- (ب) وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.

80 يجب على المنشأة التي ليس لها أسهم رأس مال، مثل شركة التضامن، أو الوقف، أن تفصح عن معلومات معادلة لتلك المطلوبة بموجب الفقرة 79أ، مع إظهار التغيرات خلال الفترة في كل صنف لحصة ملكية، والحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بكل صنف لحصة ملكية.

80أ إذا أعادت المنشأة تصنيف أي مما يلي بين بنود الالتزامات المالية وحقوق الملكية

(أ) أداة مالية قابلة للإعادة مصنفة على أنها أداة حقوق الملكية.

(ب) أداة تفرض على المنشأة التزاماً بأن تسلم إلى طرف آخر حصة تناسبية من صافي أصول المنشأة عند التصفية فقط، وتصنف على أنها حقوق الملكية.

فإنه يجب عليها أن تفصح عن المبلغ المعاد تصنيفه، من كل صنف وإليه (الالتزامات المالية أو حقوق الملكية)، وتوقيت وسبب إعادة التصنيف هذا.

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

81 [حذفت]

81أ يجب أن تعرض قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل)، بالإضافة إلى قسمي الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، ما يلي:

- (أ) الربح أو الخسارة.
- (ب) مجموع الدخل الشامل الآخر.
- (ج) الدخل الشامل للفترة، وهو مجموع الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

وإذا عرضت المنشأة قائمة منفصلة للربح أو الخسارة، فإنها لا تعرض قسم الربح أو الخسارة في القائمة التي تعرض الدخل الشامل.

81ب بالإضافة إلى قسمي الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، يجب على المنشأة أن تعرض البنود التالية على أنها تخصيص للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة:

- (أ) ربح أو خسارة الفترة الخاص بـ:
- (1) الحصص غير المسيطرة.
 - (2) ملك المنشأة الأم.

(ب) الدخل الشامل للفترة الخاص بـ:

(1) الحصص غير المسيطرة.

(2) ملاك المنشأة الأم.

وإذا عرضت المنشأة الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة، فإنه يجب عليها أن تعرض البند (أ) في تلك القائمة.

المعلومات التي تُعرض في قسم الربح أو الخسارة أو في قائمة الربح أو الخسارة

82 بالإضافة إلى البنود المطلوبة بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى، يجب أن يتضمن قسم الربح أو الخسارة أو قائمة الربح أو الخسارة البنود المستقلة التي تعرض المبالغ التالية للفترة:

(أ) الإيراد، مع عرض منفصل لإيرادات العمولات المحتسبة بطريقة معدل الفائدة الفعال.

(أأ) المكاسب والخسائر الناشئة عن إلغاء إثبات الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة.

(ب) تكاليف التمويل.

(ب أ) خسائر الهبوط في القيمة (تشمل عكس خسائر الهبوط في القيمة أو مكاسب الهبوط في القيمة) المحددة وفقاً للقسم 5-5 من المعيار الدولي للتقرير المالي 9.

(ج) النصيب من ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة الذي تمت المحاسبة عنه باستخدام طريقة حقوق الملكية.

(ج أ) أي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المطفأة السابقة للأصل المالي والقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف (كما عُرف في المعيار الدولي للتقرير المالي (9))، عند إعادة تصنيف أصل مالي لإخراجه من فئة القياس بالتكلفة المطفأة بحيث يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(ج ب) أي مكاسب أو خسائر مترابطة مثبتة في السابق في الدخل الشامل الآخر وتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة، عند إعادة تصنيف أصل مالي لإخراجه من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بحيث يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(د) مصروف الضريبة.

(هـ) [حذفت]

(هـ أ) مبلغ واحد لمجموع العمليات غير المستمرة (أنظر المعيار الدولي للتقرير المالي 5).

(و-ط) [حذفت]

المعلومات التي تُعرض في قسم الدخل الشامل الآخر

82 يجب أن يعرض قسم الدخل الشامل الآخر للفترة البنود المستقلة لمبالغ:

(أ) بنود الدخل الشامل الآخر (فيما عدا المبالغ في الفقرة (ب)) مصنفة بحسب طبيعتها ومجموعة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى، كما يلي:

(1) بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة.

(2) بنود سوف يُعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الربح أو الخسارة عندما تُستوفى شروط محددة.

(ب) الحصص في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والمشروعات المشتركة التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية وفصلها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى إلى الحصص في البنود التي:

(1) لن يتم تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة، و

(2) سيتم تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة عند استيفاء شروط محددة.

-83

84 [حذفت]

85 يجب على المنشأة أن تعرض بنوداً إضافية (بما في ذلك تفصيل البنود الواردة في الفقرة 82)، وعاوين ومجاميع فرعية إضافية في القائمة (القائمتين) التي تعرض الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عندما يكون مثل هذا العرض ملائماً لفهم الأداء المالي للمنشأة.

85أ عندما تعرض المنشأة المجاميع الفرعية وفقاً للفقرة 85، يجب أن تكون هذه المجاميع الفرعية:

(أ) مكونة من بنود للمبالغ المثبتة وقياسها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

(ب) معروضة ومعنونة بطريقة تجعل البنود التي تشكل المجاميع الفرعية واضحة ومفهومة.

(ج) متسقة من فترة لفترة ووفقاً للفقرة 45.

(د) غير معروضة بصورة أكثر بروزاً من المجاميع الفرعية والإجماليات المطلوبة في المعايير الدولية للتقرير المالي لقائمة (أو قائمتي) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

85ب يجب على المنشأة عرض البنود في قائمة "قائمتي" الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر التي تطابق أي مجاميع فرعية معروضة وفقاً للفقرة 85 مع المجاميع الفرعية أو الإجماليات المطلوبة في المعايير الدولية للتقرير المالي لهذه القوائم.

86 نظراً لأن آثار أنشطة المنشأة ومعاملاتها وأحداثها الأخرى المتنوعة تختلف من حيث تكرارها، وإمكانية إنتهاها بمكسب أو خسارة، وإمكانية التنبؤ بها، فإن الإفصاح عن مكونات الأداء المالي يساعد المستخدمين في فهم الأداء المالي المحقق، وعلى إعداد تصورات عن الأداء المالي المستقبلي. وتدرج المنشأة بنوداً مستقلة إضافية في القائمة (القائمتين) التي تعرض الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وتعديل الوصف المستخدم وترتيب البنود المختلفة عندما يكون ذلك ضرورياً لتوضيح عناصر الأداء المالي. وتأخذ المنشأة في الحسبان عوامل تشمل الأهمية النسبية، وطبيعة ووظيفة بنود الدخل والمصروف. فعلى سبيل المثال، قد تعدل المنشأة المالية الوصف لتوفير المعلومات التي تكون ملائمة لعمليات منشأة مالية. ولا تجري المنشأة مقاصة بين بنود الدخل والمصروف، ما لم تُستوفى الضوابط الواردة في الفقرة 32.

87 لا يجوز للمنشأة أن تعرض أي بنود للدخل أو المصروف على أنها بنود استثنائية، في القائمة (القائمتين) التي تعرض الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، أو في الإيضاحات.

ربح أو خسارة الفترة

88 يجب على المنشأة أن تثبت جميع بنود الدخل والمصروف في الفترة ضمن الربح أو الخسارة ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي للتقرير المالي بخلاف ذلك.

89 تحدد بعض المعايير الدولية للتقرير المالي الحالات التي تثبت فيها المنشأة بنوداً معينة خارج الربح أو الخسارة في الفترة الحالية. ويحدد معيار المحاسبة الدولي 8 حالتين من هذه الحالات هما: تصحيح الأخطاء وتأثير التغييرات في السياسات المحاسبية. وتتطلب أو تسمح المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى بأن تُستبعد مكونات الدخل الشامل الآخر التي ينطبق عليها تعريف "الإطار" ⁵ للدخل أو المصروف من الربح والخسارة (أنظر الفقرة 7).

الدخل الشامل الآخر للفترة

90 يجب على المنشأة أن تفصح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلق بكل بند للدخل الشامل الآخر، بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف، وذلك إما في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، أو في الإيضاحات.

91 يمكن للمنشأة أن تعرض بنود الدخل الشامل الآخر إما:

(أ) بالصافي بعد طرح الآثار الضريبية المتعلقة بها، أو

(ب) قبل الآثار الضريبية المتعلقة بها مع مبلغ واحد يظهر المبلغ المجمع لضريبة الدخل المتعلقة بهذه البنود.

وإذا اختارت المنشأة البديل (ب)، فإنه يجب عليها أن تخصص الضريبة بين البنود التي قد يُعاد تصنيفها لاحقاً ضمن قسم الربح أو الخسارة وتلك البنود التي لن يُعاد تصنيفها لاحقاً ضمن قسم الربح أو الخسارة.

⁵ في سبتمبر 2010، استبدل مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار" بـ "إطار مفاهيم التقرير المالي".

- 92 **يجب على المنشأة أن تفصح عن تعديلات إعادة التصنيف المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الآخر.**
- 93 تحدد معايير دولية للتقرير المالي أخرى ما إذا كانت المبالغ المثبتة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر يُعاد تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة وتوقيت ذلك. ويشار إلى إعادة التصنيف هذه في هذا المعيار، على أنها تعديلات إعادة تصنيف. ويُدرج تعديل إعادة التصنيف مع مكون الدخل الشامل الآخر المتعلق به في الفترة التي فيها يُعاد تصنيف التعديل ضمن الربح أو الخسارة. وقد تكون هذه المبالغ تم إثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر على أنها مكاسب غير محققة في الفترة الحالية، أو في فترات سابقة. ويجب أن تُطرح هذه المكاسب غير المحققة من الدخل الشامل الآخر في الفترة التي فيها يُعاد تصنيف المكاسب المحققة ضمن الربح أو الخسارة لتجنب إدراجها ضمن مجموع الدخل الشامل مرتين.
- 94 يمكن للمنشأة أن تعرض تعديلات إعادة التصنيف في قائمة (قائمة) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، أو في الإيضاحات. وتقوم المنشأة التي تعرض تعديلات إعادة التصنيف في الإيضاحات بعرض بنود الدخل الشامل الآخر بعد أي تعديلات إعادة تصنيف متعلقة بها.
- 95 تنشأ تعديلات إعادة التصنيف، على سبيل المثال، عند استبعاد عملية أجنبية (أنظر معيار المحاسبة الدولي 21)، وعندما يؤثر تدفق نقدي متوقع تم التحوط له على الربح أو الخسارة (أنظر الفقرة 100 من معيار المحاسبة الدولي 39).
- 96 لا تنشأ تعديلات إعادة تصنيف عن التغييرات في فائض إعادة التقييم المثبت وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16 أو معيار المحاسبة الدولي 38 أو عن إعادة قياس خطط منافع محددة مُثبتة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 19. وتثبت هذه المكونات ضمن الدخل الشامل الآخر ولا يُعاد تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة. ويمكن تحويل التغييرات في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المبقاة في فترات لاحقة، مع استخدام الأصل، أو عند إلغاء إثباته (أنظر معيار المحاسبة الدولي 16، ومعيار المحاسبة الدولي 38). وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، لا تنشأ تسويات إعادة التصنيف إذا كان تحوط التدفقات النقدية أو المحاسبية عن القيمة الزمنية للخيار (أو العنصر الأجل للعقد الأجل أو الفرق المبني على عملة أجنبية للأداة المالية) نتج عنه مبالغ تم إزالتها من إحتياطي تحوط التدفقات النقدية أو عنصر منفصل في حقوق الملكية، على التوالي، وأدرجت مباشرة في التكلفة الأولية أو القيمة الدفترية الأخرى لأصل أو التزام. يتم تحويل هذه المبالغ مباشرة إلى الأصول أو الإلتزامات.
- المعلومات التي تُعرض في قائمة (قائمة) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر أو في الإيضاحات**
- 97 **يجب على المنشأة أن تفصح عن طبيعة ومبلغ بنود الدخل أو المصروف – بشكل منفصل – عندما تكون ذات أهمية نسبية.**
- 98 تشمل الحالات التي تستدعي الإفصاح – بشكل منفصل – عن بنود الدخل والمصروف ما يلي:
- (أ) تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق، أو تخفيض قيمة العقارات والآلات والمعدات إلى المبلغ القابل للاسترداد، إضافة إلى إلغاء هذه التخفيضات.
- (ب) إعادة هيكلة أنشطة المنشأة، وإلغاء أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة.
- (ج) استبعاد بنود العقارات والآلات والمعدات.
- (د) استبعاد الاستثمارات.
- (هـ) العمليات غير المستمرة.
- (و) التسويات القضائية.
- (ز) إلغاءات أخرى لمخصصات.
- 99 **يجب على المنشأة أن تعرض تحليلاً للمصروفات المثبتة ضمن الربح أو الخسارة باستخدام تصنيف مُستند إلى إما طبيعتها، أو وظيفتها داخل المنشأة، أيهما يوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة.**
- 100 تُشجع المنشآت على أن تعرض التحليل الوارد في الفقرة 99 في القائمة (القائمتين) التي تعرض الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
- 101 تُصنف المصروفات فرعياً لتبرز مكونات الأداء المالي التي قد تختلف من حيث تكرارها، وإمكانية إنتهاؤها بمكسب أو خسارة، وإمكانية التنبؤ بها. ويتم توفير هذا التحليل في أحد شكلين.
- 102 الشكل الأول للتحليل هو طريقة "طبيعة المصروف". حيث تجمع المنشأة المصروفات ضمن الربح أو الخسارة وفقاً لطبيعتها (على سبيل المثال، الاستهلاك، ومشتريات المواد الخام، وتكاليف النقل، ومنافع الموظفين، وتكاليف

(الإعلان)، ولا تعيد تخصيصها بين الوظائف داخل المنشأة. وقد تكون هذه الطريقة سهلة التطبيق، نظراً لعدم ضرورة تخصيص المصروفات على التصنيفات الوظيفية. وفيما يلي مثال للتصنيف باستخدام طريقة طبيعة المصروف:

x	الإيراد
x	الدخل الأخر
x	التغيرات في مخزون الإنتاج التام والإنتاج تحت التشغيل
x	المواد الخام والمستهلكات المستخدمة
x	مصروف منافع الموظفين
x	مصروف الاستهلاك والإطفاء
x	المصروفات الأخرى
(x)	مجموع المصروفات
x	الربح قبل الضريبة

103 الشكل الثاني للتحليل هو طريقة "وظيفة المصروف" أو "تكلفة المبيعات"، والتي تصنف المصروفات وفقاً لوظيفتها على أنها جزء من تكلفة المبيعات أو، على سبيل المثال، تكاليف التوزيع أو الأنشطة الإدارية. وكحد أدنى، تفصح المنشأة عن تكلفة مبيعاتها بموجب هذه الطريقة - بشكل منفصل - عن المصروفات الأخرى. ويمكن أن توفر هذه الطريقة معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين من تصنيف المصروفات بحسب طبيعتها، إلا أن تخصيص التكاليف على الوظائف قد يتطلب إجراء تخصيصات عشوائية وبنطوي على قدر كبير من الحكم الشخصي. وفيما يلي مثال للتصنيف باستخدام طريقة وظيفة المصروف:

x	الإيراد
(x)	تكلفة المبيعات
x	إجمالي الربح
x	الدخل الأخر
(x)	تكاليف التوزيع
(x)	المصروفات الإدارية
(x)	المصروفات الأخرى
x	الربح قبل الضريبة

104 يجب على المنشأة التي تصنف المصروفات بحسب وظيفتها أن تفصح عن معلومات إضافية عن طبيعة المصروفات، بما في ذلك مصروف الاستهلاك والإطفاء، ومصروف منافع الموظفين.

105 يعتمد الاختيار بين طريقة وظيفة المصروف وطريقة طبيعة المصروف على عوامل تاريخية وعوامل الصناعة وعلى طبيعة المنشأة. وتوفر كلتا الطريقتان مؤشراً لتلك لتكاليف التي قد تتغير، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع مستوى مبيعات أو إنتاج المنشأة. ونظراً لأن لدى كل طريقة عرض مزية لأنواع مختلفة من المنشآت، فإن هذا المعيار يتطلب من الإدارة أن تختار طريقة العرض التي يمكن الاعتماد عليها، والأكثر ملاءمة. وبالرغم من ذلك، فإنه نظراً لأن المعلومات عن طبيعة المصروفات تعد مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فإنه يُطلب إفصاح إضافي عند استخدام التصنيف بحسب وظيفة المصروف. إن لمصطلح "منافع الموظفين"، الوارد في الفقرة 104، المعنى نفسه كما ورد في معيار المحاسبة الدولي 19.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

المعلومات التي تُعرض في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

106 يجب على المنشأة أن تعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما هو مطلوب بموجب الفقرة 10. وتشمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية على المعلومات التالية:

- (أ) مجموع الدخل الشامل للفترة، والذي يُظهر مجموع المبالغ الخاصة بملك المنشأة الأم - بشكل منفصل - عن الخاصة بالحصص غير المسيطرة.
- (ب) لكل مكون لحقوق الملكية، آثار التطبيق بأثر رجعي، أو التعديل بأثر رجعي المثبتة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8.
- (ج) [حذفت].
- (د) لكل مكون لحقوق الملكية، مطابقة بين المبلغ الدفترى في بداية الفترة مع المبلغ الدفترى في نهاية الفترة (كحد

أدنى) ، مع الإفصاح - بشكل منفصل - عن التغييرات الناتجة عما يلي:

- (1) الربح أو الخسارة.
- (2) الدخل الشامل الآخر.
- (3) المعاملات مع الملاك، بصفتهم ملاك، والتي تُظهر مساهمات الملاك والتوزيعات على الملاك - بشكل منفصل - عن التغييرات في حصص الملكية في المنشآت التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة.

المعلومات التي تُعرض في قائمة التغييرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات

- 106 أ لكل مكون لحقوق الملكية، يجب على المنشأة أن تعرض تحليلاً للدخل الشامل الآخر بحسب البند (أنظر الفقرة 106(د)(2))، إما في قائمة التغييرات في حقوق الملكية، أو في الإيضاحات.
- 107 يجب على المنشأة أن تعرض مبلغ توزيعات الأرباح المثبتة على أنها توزيعات على الملاك خلال الفترة، والمبلغ المتعلق بها من توزيعات الأرباح للسهم الواحد، إما في قائمة التغييرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات.
- 108 في الفقرة 106، تشمل مكونات حقوق الملكية، على سبيل المثال، كل فئة لحقوق الملكية المساهم بها والرصيد المتراكم لكل فئة للدخل الشامل الآخر والأرباح المبقاة.
- 109 تعكس التغييرات في حقوق ملكية المنشأة - بين بداية ونهاية فترة التقرير - الزيادة، أو النقص في صافي أصولها خلال الفترة. وباستثناء التغييرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم ملاك (مثل المساهمات في حقوق الملكية، وإعادة اقتناء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة، وتوزيعات الأرباح)، وتكاليف المعاملة المتعلقة - بشكل مباشر - بمثل هذه المعاملات، فإن التغيير الكلي في حقوق الملكية خلال الفترة يعبر عن مجموع مبلغ الدخل والمصروف، بما في ذلك المكاسب والخسائر المتولدة عن أنشطة المنشأة خلال تلك الفترة.
- 110 يتطلب معيار المحاسبة الدولي 8 تعديلات بأثر رجعي لتفعيل التغييرات في السياسات المحاسبية، إلى الحد الممكن عملياً، إلا عندما تتطلب مقتضيات التحول الواردة في معيار دولي آخر للتقرير المالي خلاف ذلك. ويتطلب معيار المحاسبة الدولي 8 - أيضاً - أن يتم إعادة العرض لتصحيح الأخطاء بأثر رجعي، إلى الحد الممكن عملياً. لا تُعد التعديلات بأثر رجعي وإعادة العرض بأثر رجعي تغييرات في حقوق الملكية ولكنها تُعد تعديلات للرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة، باستثناء عندما يتطلب معيار دولي للتقرير المالي تعديلاً بأثر رجعي لمكون آخر لحقوق الملكية. وتتطلب الفقرة 106(ب) الإفصاح في قائمة التغييرات في حقوق الملكية عن مجموع التعديل الناتج عن تغييرات في سياسات محاسبية - بشكل منفصل - عن الناتج من تصحيحات لأخطاء، وذلك لكل مكون لحقوق الملكية. ويُفصح عن هذه التعديلات لبداية الفترة ولكل فترة سابقة.

قائمة التدفقات النقدية

- 111 تزود معلومات التدفق النقدي مستخدمى القوائم المالية بأساس لتقدير قدرة المنشأة على توليد نقد ومعادلات نقد، واحتياجات المنشأة لاستخدام تلك التدفقات النقدية. ويحدد معيار المحاسبة الدولي 7 متطلبات العرض والإفصاح عن معلومات التدفق النقدي.

الإيضاحات

الهيكل

- 112 الإيضاحات يجب أن:
- (أ) تعرض معلومات عن أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة المستخدمة وفقاً للفقرات 117 - 124.
 - (ب) تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، والتي لن تُعرض في أي مكان آخر في القوائم المالية.
 - (ج) توفر المعلومات التي لن تُعرض في مكان آخر في القوائم المالية، ولكنها ملائمة لفهم أي منها.
- 113 يجب على المنشأة أن تعرض الإيضاحات بطريقة منظمة، ما أمكن ذلك عملياً. لتحديد الطريقة العملية يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان الأثر على قابلية الفهم والمقارنة لقوائمها المالية. ويجب على المنشأة أن تضع إشارات مرجعية لكل بند في قوائم المركز المالي، وفي قائمة (قائمتي) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وفي قائمتي التغييرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية إلى أي معلومات متعلقة به في الإيضاحات.
- 114 تشمل الأمثلة على الترتيب المنظم أو تجميع الإيضاحات ما يلي:

- (أ) إعطاء بروز أكثر لمجال الأنشطة التي تعتبرها المنشأة أكثر ملائمة لفهم أداؤها المالي ومركزها المالي مثل تجميع المعلومات مع بعضها عن أنشطة تشغيلية معينة.
- (ب) تجميع المعلومات عن البنود التي تم قياسها بصورة مشابهة مثل الأصول التي تم قياسها بالقيمة العادلة، أو
- (ج) اتباع ترتيب البنود في قائمة "قائمتي" الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة المركز المالي، مثل:
- (1) بيان بالالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي (أنظر الفقرة 16).
- (2) ملخص السياسات المحاسبية المهمة المطبقة (أنظر الفقرة 117).
- (3) المعلومات المؤيدة للبنود المعروضة في قائمة المركز المالي وفي قائمة (قائمتي) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وفي قائمتي التغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية بالترتيب الذي عرضت به كل قائمة وكل بند مستقل.
- (د) إفصاحات أخرى، تشمل ما يلي:
- (1) الالتزامات المحتملة (أنظر معيار المحاسبة الدولي 37) والارتباطات التعاقدية غير المثبتة.
- (2) الإفصاحات غير المالية، مثل أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية للمنشأة (أنظر المعيار الدولي للتقرير المالي 7).

115 [تم حذفها]

- 116 يمكن للمنشأة أن تعرض إفصاحات توفر معلومات عن أساس إعداد القوائم المالية، وعن سياسات محاسبية محددة على أنها قسم منفصل من القوائم المالية.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية

- 117 **يجب على المنشأة أن تفصح عن سياساتها المحاسبية الهامة لتشمل:**
- (أ) أساس (أو أسس) القياس المستخدم في إعداد القوائم المالية.
- (ب) السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والتي تكون ملائمة لفهم القوائم المالية.
- 118 من المهم للمنشأة أن تُعلم المستخدمين بأساس أو أسس القياس المستخدمة في القوائم المالية (على سبيل المثال، التكلفة التاريخية، أو التكلفة الجارية، أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أو القيمة العادلة، أو المبلغ القابل للاسترداد)، نظراً لأن الأساس الذي عليه تعد المنشأة القوائم المالية يؤثر - بشكل جوهري - على تحليل المستخدمين. وعندما تستخدم المنشأة أكثر من أساس قياس واحد في القوائم المالية، على سبيل المثال، عند إعادة تقويم فئات معينة من الأصول، فإنه يكفي أن توفر إشارة إلى أصناف الأصول والالتزامات التي تم عليها تطبيق كل أساس قياس.
- 119 عند تحديد ما إذا كان ينبغي أن يُفصح عن سياسة محاسبية معينة، تأخذ الإدارة في الحسبان ما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الكيفية التي انعكست بها المعاملات والأحداث والظروف الأخرى في الأداء المالي والمركز المالي الذي تم التقرير عنه. تأخذ كل منشأة في الحسبان طبيعة عملياتها وسياساتها التي يتوقع مستخدمو القوائم المالية الإفصاح عنها لنوع هذه المنشأة. يعد الإفصاح عن سياسات محاسبية معينة مفيداً للمستخدمين - بصفة خاصة - عند اختيار تلك السياسات من بدائل مسموح بها في المعايير الدولية للتقرير المالي. مثال ذلك، الإفصاح عما إذا كانت منشأة ما تطبق نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة على عقاراتها الاستثمارية (أنظر معيار المحاسبة الدولي 40 "العقارات الاستثمارية"). تتطلب بعض المعايير الدولية للتقرير المالي - بصفة خاصة - الإفصاح عن سياسات محاسبية معينة، بما في ذلك الاختيارات التي قامت بها الإدارة بين السياسات المختلفة التي تسمح بها تلك المعايير. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة الدولي 16 الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة لفئات العقارات والآلات والمعدات.
- 120 [تم حذفها]
- 121 قد تكون سياسة محاسبية مهمة نظراً لطبيعة عمليات المنشأة حتى ولو كانت مبالغ الفترة الحالية والفترات السابقة غير ذات أهمية نسبية. ومن المناسب - أيضاً - الإفصاح عن كل سياسة محاسبية مهمة غير مطلوبة - بصفة خاصة - بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ولكن تختارها المنشأة وتطبقها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8.

- 122 **يجب على المنشأة أن تفصح، مع السياسات المحاسبية الهامة، أو في الإفصاحات الأخرى عن الأحكام التي اتخذتها**

الإدارة، بخلاف تلك التي تنطوي على تقديرات (أنظر الفقرة 125)، في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، والتي يكون لها الأثر الأهم على المبالغ المثبتة في القوائم المالية.

123 في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، تتخذ الإدارة أحكاماً متنوعة، بخلاف تلك التي تنطوي على تقديرات، والتي يمكن أن تؤثر - بشكل جوهري - على المبالغ التي تثبتتها في القوائم المالية. على سبيل المثال، تتخذ الإدارة أحكاماً في تحديد ما يلي:

(أ) [حذفت].

(ب) متى تُحوّلت - تقريباً - جميع المخاطر والمنافع المهمة المرتبطة بملكية الأصول المالية وأصول المؤجرين الخاضعة للإيجار إلى منشآت أخرى. و

(ج) ما إذا كانت مبيعات معينة للبضاعة تعد - في جوهرها - ترتيبات تمويلية، وبناءً عليه لن ينشأ عنها إيراد.

(د) إذا كانت الشروط التعاقدية للأصول المالية تنشأ في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي هي فقط دفعات لأصل الدين والفائدة على مبلغ الدين الأصلي القائم.

124 بعض الإفصاحات التي تتم وفقاً للفقرة 122، تكون مطلوبة بموجب معايير دولية أخرى للتقرير المالي. على سبيل المثال، يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 12 "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" أن تفصح المنشأة عن الأحكام التي اتخذتها في تحديد ما إذا كانت تسيطر على منشأة أخرى. ويتطلب معيار المحاسبة الدولي 40 "العقارات الاستثمارية" الإفصاح عن الضوابط المطورة من قبل المنشأة لتمييز العقارات الاستثمارية عن العقارات التي يشغلها المالك، وعن العقارات المحتفظ بها للبيع في السياق العادي للأعمال، عندما يصعب تصنيف العقارات.

مصادر عدم التأكد التقدير

125 يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات عن الافتراضات التي تضعها عن المستقبل، وعن مصادر عدم تأكد التقدير الرئيسة الأخرى في نهاية فترة التقرير، والتي لها مخاطر مهمة قد ينتج عنها تعديل ذو أهمية نسبية في المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية. وفيما يتعلق بهذه الأصول والالتزامات، يجب أن تشمل الإفصاحات تفاصيل عما يلي:

(أ) طبيعتها.

(ب) مبلغها الدفترية كما في نهاية فترة التقرير.

126 يتطلب تحديد المبالغ الدفترية لبعض الأصول والالتزامات تقديراً لآثار الأحداث المستقبلية غير المؤكدة على تلك الأصول والالتزامات في نهاية فترة التقرير. فعلى سبيل المثال، في ظل غياب أسعار سوق ملحوظة حديثاً، فإن التقديرات المستقبلية تعد ضرورية لقياس المبلغ القابل للاسترداد لفئات من العقارات والآلات والمعدات، وتأثير التقدّم التقني على المخزون، والمخصصات التي تخضع للنتيجة المستقبلية لدعاوى تقاضي جارية، والتزامات منافع الموظفين طويلة الأجل مثل التزامات التقاعد. وتنطوي تلك التقديرات على افتراضات عن بنود مثل تعديل مخاطر التدفقات النقدية أو معدلات الخصم، والتغيرات المستقبلية في الرواتب والتغيرات المستقبلية في الأسعار التي تؤثر على التكاليف الأخرى.

127 إن الافتراضات والمصادر الأخرى لعدم تأكد التقدير المفصّل عنها وفقاً للفقرة 125، تتعلق بالتقديرات التي تتطلب أحكاماً من قبل الإدارة أكثر صعوبة، أو أقل موضوعية أو أكثر تعقيداً. وكلما زاد عدد المتغيرات والافتراضات المؤثرة على الحل المستقبلي المحتمل لحالات عدم التأكد، تصبح تلك الأحكام أقل موضوعية وأكثر تعقيداً، ومن ثم، تزداد عادة إمكانية إجراء تعديل تابع ذي أهمية نسبية على المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات.

128 الإفصاحات الواردة في الفقرة 125 غير مطلوبة لأصول والتزامات ذات مخاطر عالية بأن مبالغها الدفترية قد تتغير - بشكل ذي أهمية نسبية - خلال السنة المالية التالية إذا كانت تُقاس، في نهاية فترة التقرير، بالقيمة العادلة المُستندة إلى سعر معن في سوق نشط لأصل أو التزام مماثل. قد تتغير مثل هذه القيم العادلة - بشكل ذي أهمية نسبية - خلال السنة المالية التالية، ولكن لا تنشأ هذه التغيرات عن افتراضات أو مصادر أخرى لعدم تأكد التقدير في نهاية فترة التقرير.

129 تعرض المنشأة الإفصاحات الواردة في الفقرة 125 بطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم الأحكام التي

تتخذها الإدارة عن المستقبل وعن المصادر الأخرى لعدم تأكد التقدير. وتتنوع طبيعة ومدى المعلومات الموفرة وفقاً لطبيعة الافتراض والظروف الأخرى. ومن أمثلة أنواع الإفصاحات التي تقوم بها المنشأة ما يلي:

- (أ) طبيعة الافتراض، أو [مصادر] عدم تأكد التقدير الأخرى.
- (ب) حساسية المبالغ الدفترية للطرق والافتراضات والتقديرات التي تحكم حسابها، بما في ذلك أسباب الحساسية.
- (ج) الحل المتوقع لحالة عدم تأكد، ونطاق النتائج المحتملة - بشكل معقول - خلال السنة المالية التالية المتعلقة بالمبالغ الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة.
- (د) توضيح لتغيرات أجريت على افتراضات سابقة بشأن تلك الأصول والالتزامات، إذا ظلت حالة عدم التأكد دون حل.
- 130 لا يتطلب هذا المعيار من المنشأة أن تفصح عن معلومات الموازنة أو التنبؤات عند القيام بالإفصاحات الواردة بالفقرة 125.
- 131 أحياناً يكون من غير العملي أن يُفصح عن مدى الآثار المحتملة لافتراض، أو مصدر آخر لعدم تأكد التقدير في نهاية فترة التقرير. في مثل هذه الحالات، تفصح المنشأة عن أنه من المحتمل - بشكل معقول - وعلى أساس المعرفة الموجودة، أن تتطلب النتائج خلال السنة المالية التالية والتي تختلف عن الافتراض تعديلاً ذا أهمية نسبية على المبلغ الدفترى للأصل أو الالتزام المتأثر. وفي جميع الحالات، تفصح المنشأة عن طبيعة الأصل أو الالتزام المحدد (أو فئة الأصول أو الالتزامات) المتأثر بالافتراض، ومبلغه الدفترى.
- 132 إن الإفصاحات الواردة في الفقرة 122 عن أحكام معينة اتخذتها الإدارة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة لا تتعلق بالإفصاحات عن مصادر عدم تأكد التقدير الواردة في الفقرة 125.
- 133 تتطلب معايير دولية أخرى للتقرير المالي الإفصاح عن بعض الافتراضات التي لو لا ذلك كانت ستكون مطلوبة وفقاً للفقرة 125. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة الدولي 37 الإفصاح - في ظروف محددة - عن الافتراضات الرئيسية بشأن أحداث مستقبلية تؤثر على فئات المخصصات. ويتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 13 "قياس القيمة العادلة" الإفصاح عن الافتراضات المهمة (بما في ذلك طريقة (طرق) التقييم ومدخلاته) التي تستخدمها المنشأة عند قياس القيم العادلة للأصول والالتزامات التي تُسجل بالقيمة العادلة.

رأس المال

- 134 يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم أهداف المنشأة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة رأس المال.
- 135 للالتزام بالفقرة 134 تفصح المنشأة عما يلي:
- (أ) معلومات نوعية عن أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة رأس المال، بما في ذلك:
- (1) وصف لما تديره على أنه رأس مال.
 - (2) عندما تخضع المنشأة لمتطلبات رأس مال مفروضة عليها من خارجها، طبيعة تلك المتطلبات، وكيف تُضمن هذه المتطلبات في إدارة رأس المال.
 - (3) كيف تقي بأهدافها لإدارة رأس المال.
- (ب) بيانات كمية مختصرة عن ما تديره على أنه رأس مال. تعتبر بعض المنشآت بعض الالتزامات المالية (مثل بعض أشكال الدين تالي الإستحقاق) جزءاً من رأس المال. وتعتبر منشآت أخرى رأس المال أنه يستنتج بعض مكونات حقوق الملكية (مثل مكونات ناشئة عن تحوطات التدفقات النقدية).
- (ج) أي تغيرات في (أ) و(ب) من الفترة السابقة.
- (د) ما إذا كانت التزم خلال الفترة بأي متطلبات رأس مال مفروضة عليها من خارجها تخضع لها.
- (هـ) عندما لا تلتزم المنشأة بمتطلبات رأس المال تلك المفروضة عليها من خارجها، تبعت عدم الالتزام هذا. وتؤسس المنشأة تلك الإفصاحات على المعلومات الموفرة من داخلها لكبار موظفي الإدارة.

136 قد تدير المنشأة رأس المال بعدة طرق، وتكون خاضعة لعدد من متطلبات رأس مال مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد

يشمل تكتل منشآت تقوم بأنشطة التأمين وأنشطة مصرفية وقد تعمل هذه المنشآت في ظل سلطات قانونية متعددة. وعندما لا يوفر الإفصاح المجمع عن متطلبات رأس مال وكيف يُدار رأس المال معلومات مفيدة، أو يحرف فهم مستخدم قائمة مالية للموارد الرأسمالية للمنشأة، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات - بشكل منفصل - لكل متطلب رأس مال تخضع له المنشأة.

الأدوات المالية القابلة للإعادة المصنفة على أنها حقوق ملكية

136 للأدوات المالية القابلة للإعادة المصنفة على أنها حقوق ملكية، يجب على المنشأة أن تفصح (الى المدى الذي لم يفصح عنه في مكان آخر) عما يلي:

- (أ) بيانات كمية مختصرة عن المبلغ المصنف على أنه حقوق ملكية.
- (ب) أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة التزامها بأن تعيد شراء أو أن تسترد الأدوات عندما تُطالب بأن تفعل ذلك من قبل حاملي الأدوات، بما في ذلك أي تغيرات من الفترة السابقة.
- (ج) التدفق النقدي الخارج المتوقع عند استرداد، أو إعادة شراء تلك الفئة من الأدوات المالية.
- (د) معلومات عن كيفية تحديد التدفق النقدي الخارج المتوقع عند الاسترداد، أو إعادة الشراء.

الإفصاحات الأخرى

137 يجب على المنشأة أن تفصح في الإفصاحات عما يلي:

- (أ) مبلغ توزيعات الأرباح المقترحة أو المعطن عنها قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار ولكن لم تُثبت على أنها توزيع على الملاك خلال الفترة، والمبلغ المتعلق بها للسهم الواحد.
- (ب) مبلغ أي توزيعات أرباح أسهم ممتازة مجمعة غير مثبتة.

138 يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي، إذا لم يفصح عنه في مكان آخر ضمن معلومات منشورة مع القوائم المالية:

- (أ) مقر المنشأة وشكلها النظامي والبلد الذي تم تأسيسها فيه، وعنوان مكتبها المسجل، (أو المكان الرئيس للأعمال إذا كان مختلفاً عن المكتب المسجل).
- (ب) وصف لطبيعة عمليات المنشأة وأنشطتها الرئيسية.
- (ج) اسم المنشأة الأم والمنشأة الأم النهائية للمجموعة.
- (د) المعلومات المتعلقة بطول مدتها، إذا كانت المنشأة محددة المدة.

التحول وتاريخ السريان

139 يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا طبقت المنشأة المعيار على فترة أبكر، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.

139 أ عدل معيار المحاسبة الدولي 27 (المعدل في 2008) الفقرة 106. يجب على المنشأة أن تطبق هذا التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2009 أو بعده. إذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة الدولي 27 (المعدل في 2008) على فترة أبكر، يجب أن يُطبق التعديل على تلك الفترة الأبعد. ويجب أن يُطبق التعديل بأثر رجعي.

139 ب عدل "الأدوات المالية القابلة للإعادة والالتزامات الناشئة عن التصفية" (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 ومعيار المحاسبة الدولي 1)، المصدر في فبراير 2008، الفقرة 138 وإضافة الفقرات 8 و80 و136 أ. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت المنشأة تلك التعديلات على فترة أبكر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق التعديلات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي 32 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للقرير المالي 7 والتفسير 2 للجنة تفسيرات المعايير الدولية للقرير المالي "أسهم الاعضاء في المنشآت التعاونية والأدوات المشابهة" في الوقت نفسه.

139 ج عدلت الفقرتين 68 و71 بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للقرير المالي" المصدر في مايو 2008. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. ويسمح بالتطبيق

الأبكر. إذا طبقت المنشأة تلك التعديلات على فترة أبكر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.

- 139د تم تعديل الفقرة 69 بموجب "تحسينات المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدر في أبريل 2009. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2010 أو بعده. يسمح بالتطبيق الأبكر. وإذا قامت المنشأة بتطبيق التعديل على فترة أبكر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 139هـ [حذفت]
- 139و تم تعديل الفقرتين 106 و 107 وتم إضافة الفقرة 106 بموجب "تحسينات المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدر في مايو 2010. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2011 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبكر.
- 139ز [حذفت]
- 139ح عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 10 والمعيار الدولي للتقرير المالي 12، المصدران في مايو 2011، الفقرات 4، و 119، و 123، و 124. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 10 والمعيار الدولي للتقرير المالي 12.
- 139ط عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 13، المصدر في مايو 2011، الفقرتين 128 و 133. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 13.
- 139ي عدل "عرض بنود الدخل الشامل الآخر" (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1)، المصدر في يونيو 2011، الفقرات 7، و 10، و 82، و 85، و 87، و 90، و 91، و 94، و 100 و 115، وأضاف الفقرات 10، و 81، و 81ب، و 82، وحذف الفقرات 12، و 81، و 83 و 84. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2012 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبكر. وإذا طبقت المنشأة التعديلات على فترة أبكر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 139ك عدل معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظفين" (المعدل في يونيو 2011) تعريف "الدخل الشامل الآخر" في الفقرة 7 والفقرة 96. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق معيار المحاسبة الدولي 19 (المعدل في يونيو 2011).
- 139ل عدل "التحسينات السنوية لدورة 2009-2011"، المصدر في مايو 2012، الفقرات 10، و 38 و 41، وحذف الفقرات 39-41 وأضاف الفقرات 38-39 والفقرات 40-40د. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2013 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبكر. وإذا طبقت المنشأة هذا التعديل على فترة أبكر فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 139م [تم حذفها]
- 139ن عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 15 الأيرادات من العقود مع العملاء الصادر في مايو 2014 الفقرة 34. يجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 15.
- 139س عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 الصادر في يوليو 2014 الفقرات 7، 68، 71، 82، 93، 95، 96، 106، و 123 وحذف الفقرات 139هـ، 193ز و 139م. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبقها للمعيار الدولي للتقرير المالي 9. 139 ع عدل معيار مبادرات الإفصاح (المعدل إلى معيار المحاسبة الدولي 1) الصادر في ديسمبر 2014م الفقرات 10، 31، 54-55، 82، 113-114، 117، 119 و 122 وأضاف الفقرات 30، 55أ و 85-85ب وحذف الفقرات 115 و 120. ينبغي على المنشأة تطبيق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016 أو بعده. يسمح بالتطبيق الأبكر. والمنشآت ليست مطالبة بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 28 - 30 من معيار المحاسبة الدولي 8 المتصلة بهذه التعديلات.
- 139ف عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 16، عقود الإيجار الصادر في يناير 2016 الفقرة 123. ينبغي على المنشأة تطبيق هذه التعديلات عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16.

سحب معيار المحاسبة الدولي 1 (المنقح في 2003)

140 يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية" المنقح في 2003، المعدل في 2005.

